

العَلَوِيُّ فِي الْمُجْتَمَعِ

إعلان وثيقة إصلاح هويّاتي

مُقدّمة

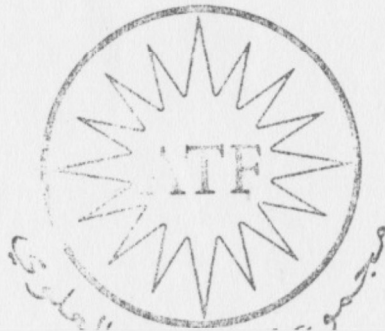
نحن أهل الأرض السورية في جزئهم "العلويون"، مجموعة من الناس مُدمجة برابطٍ أُوليّ ولكنه - الدين هنا - صميميٌّ يَبْلُغُ معه اختلافها عن نظائرها حدَّ الهوية الذاتية.

العلويون، طائفة بين ثنائيات يُعطي تواجدها للمجتمع السوري عناصره الابتدائية، وللبلاد السورية أعطى تعايُشها نمطاً مشغولاً عبر قرون: دياراً للمُنوَّعةِ وصوقهم وفق الدين أو القومية أو القبيلة والعشيرة.

نحن العلويون، وعندنا أن الانتماء بالطائفة هو نوعٌ من أقدارِ الإنسان، مُطلقٌ ولكنه آيلٌ إلى المجتمع، ذاك الذي يجعله نسبي، أما الدولة فهي ما يَحْيِيْدهُ، ووحدَه الوطن ما يُلَاشِيه. كما وعندنا أن الدولة، إذ تضمّنْ للمُتعايرين كوناً مُشترَكاً، آمناً وزاهراً، هي في آخر الأمر نظامٌ مُغالبة الاختلاف في عناصر المجتمع الابتدائية، ونظام التوفيق المُنتصر، فهو الوطن.

مزيدون بمفاهيم هكذا جوهرية عما هو، بالتجريد، "الكونُ الوادِعُ معاً" وبالتطبيق هو "الاندماج الوطني"، العلويون، وكم يُنقِصُنَا أن نراه اليوم في سوريا يُكابِدُ نجوَرَه، وكم يُنقِصُنَا أن يَرانا الآخرون دونه، فنحن المُعتَبَرُونَ، ومن جيلٍ إلى جيل، على أساس "السُرانية" المُرتبطة باعتقادنا الديني والمفهومة من بعض منّا و من بعض سوانا، على أنها مُوجِبَة لالتقاءنا غيرنا ثم لِكفّه عنا، كما ونحن المُعَرَّفُونَ، ومن حقبة إلى أخرى، بطريقة "هؤلاء هم" العلويون، وليس بطريقة "هذا نحن".

واليوم أخيراً، ها نحن، وحباً بالحياة التي يَهْمِزُ المجهولُ أصحابها إذا كان قادماً إليهم، ويُضْنِيهم، مثلنا، إذا كان سائداً عنهم، وحباً بما خَلَقَ اللهُ من إنسانٍ، يَبْقَى من غير شراكة الآخرِ أَقلُّ من نَفْسِه، نُعَلِنُ ذاتنا خالصين من التقيّة ومن الخصوصية المُناهزة حدّ الاحتجاب عن غيرنا، ونقومُ إلى المجتمع الذي، لكونه انتظامُ الحياة في اثنين وأكثر، هو سبب الحق وأساس فكرته، وأن الإنسان لو يُوْجَدُ واحداً على الأرض لما احتاجَهُ أصلاً، فوحدها السماء ما يَعْرِفُ مفهومَ الحق من الوجودِ في واحدٍ صَمَد.



العلويون، وذات المعنيتين بالسّرانيّة، يَسْتَنْزِلون منها في هذا الإعلان قوّة حُدُوثٍ جديد.

وذات شهود التقيّة، يصيرون، هنا، كِتَابُ البُرُوعِ فيما بعد الصميم الأول.

نحن المُفَوِّضون، في طائفةٍ تلقينيّةٍ وإبنيّةٍ، من ضمائر ناسها، والمُرْخَصون، بحكم أعراف القرون، لتدبير مصيرها حين تصبح المصائرُ مُعَلِّقَةٌ بالإجمال على نوع الهوية الأولى، ومعنا نخبة من الوازنين فيها، قد تأسسنا في هيئةٍ أمرّةٍ على سبيلِ "سُلْطَة الضمير الجماعي" للعلويين.

وإننا باسم حقوقنا المُضارَعَة بحقوق إخوة أرضنا السورية والمُشْتَرَعَة بها، باسم حفظ أجيالنا القادمة، باسم الحقيقة وباسم الله مُبتدى الحقيقة ومُنْتَهَاها، نرسمُ للعالم دستور هويتنا الجديد، هذا.

اشتراط خاص

هذا الإعلان الكياني لا يَنْزَعُ لابتدار إصلاحٍ دينيٍّ سواءً في معتقداتٍ أو في طرائق، وليس في بنوده التالية ما يمكن تفسيره كذلك.

محور أول: العلويون وذاتهم

مادة ١/ :نحن في مَسَرى الإسلام على الأرض طائفةً مستقلة. لسنا من الإسلام النقلي، قطب التطيّف السني، ولا من العقلي، قطب التطيّف الشيعي، فكلاهما، والأول مثل الثاني، إسلام، حسب آصائلنا الدينية، فقهي. إننا من الإسلام العرفاني، قطباً ثالثاً له.

مادة ٢/ :أخذاً بالاعتبار لاختلاف العلويّة عن الشيعية، في المعتقدات كما في الأعراف والطقوس والمفاهيم، فإننا نُلغي كلَّ إلحاقٍ لنا بها، أيّاً كانت وسائله أو أشكاله. إن جميع الفتاوى الخالصة إلى استتباع العلويين بالشيعية كفرعٍ من فروعها هي، لذلك، لاغية بالنسبة لنا وواقعة موقع العَدَم منّا.

مادة ٣/ :وفاقاً لقيمِ المُوَاطَنَة وقيمِ الاندماج في مجتمعٍ طبيعيٍّ وذاتيٍّ الضمانة لمكوّناته، يُعلن العلويون إقبالهم على زمنٍ جديدٍ لهم. ويقررون أنه، في مجتمعٍ متنوعٍ الهويّات الدينية، ستكون خاصّتهم، من الآن فصاعداً، مصدرًا من مصادر أخلاقيات التواجد والعيش فيه، وليس سبباً لتشكيلهم له أو حكمهم عليه أو التردّد حيال كليّته.

مادة ٤/ :في زمنهم الجديد، يتوقّف العلويون عن جعلِ استمرارهم وتطورهم مقروناً بهاجس الزوال أو مطبوعاً بنزعة التضامن حيال المحيط الأغلبيّ. يُقرّون بأن "الجماعاتيّة" كانت رئيسياً من مظاهر تكوّنهم، وكذا من وسائل حفظهم وتعاقبهم في بيئة مشغولة عبر التاريخ من سواد الهويّات الدينية وتشاخنها. ليس الانعلاق العصبوي من لوازم العلويين



المعتقديَّة ولكنَّه من شبهات مجتمعيَّتهم. تُزالُ عبر هذه الوثيقة بإعلانهم عن أنها مُنافية لمُقتضى التواجد المتوازن والموثوق في المجتمع وأنهم، بمعنى الهوية الأولى، طائفةٌ لا جماعة. يلتزم العلويون بالبراء من "الجماعاتيَّة" ويتعهَّدون لذلك بإنشاء ميثاقٍ خاص على سبيل الشرح التفصيلي لتعريفهم الهويَّاتي الجديد، وبنفس الوقت على سبيل مُدوَّنة السلوك.

مادة ٥/ :العلويون الجديدون يابون صفة الأقلية أياً كانت معايير قياسها، ويُسقطوها عنهم كعنصر تعريف. حيث تكون هذه الصفة مُجدية للأخذ بها، فإنهم يتنازلون عنها وحيث تكون عائقاً لتناسبهم في المجتمع فإنهم مُنكريها. لا يمكن من الآن فصاعداً أن تكون سبباً لحمايتهم ولا، بالمقابل، للإضرار بهم.

مادة ٦/ :بمعنى محض ديني، العلويَّة هي ابتناء من الإسلام على منهج السرَّانية والتلقينيَّة الإبنويَّة وتؤمن بالعودات ولهذا فـمفهوم الزمن وفقها يكتسي فِرادة خاصة وقد يُحمَل المُتَّبَعُونَ على الاعتقاد بأن ابتداءهم في الحياة هو ممَّا لا يُقاس له أو به زمن. إن العلويين في قيامهم إلى المجتمع، يُقرُّون بزمنٍ مما قبلهم وبأن لهم - مثل باقي نظائريهم - قصة ظهور في حينٍ حدَّثي خاص. هم مجموع بشري قد ظهر في أواخر القرن العاشر للميلاد، من قلب سكان جزء دولة سُنِّيَّة، صار فيما بعدُ هذا الجزء شيعياً واستقرَّ أخيراً أهلُه في العلويَّة.

مادة ٧/ :ليس من العلوية في حقبتها الجديدة أن يُؤمنَ أبنائها بأنهم وُحدهم من قد يظفرُ بالنجاة في امتحان المآل إلى الله. إن خلود الروح ليس، في العلوية، شأنٌ لتدبير الحياة على الأرض وانتظامها بالعيش المُقتَسَم مع الآخرين في مجتمع. يقطعُ العلويون بأنهم عافونَ عن فكرة الطوائف الناجية والشعوب المُختارة ومؤمنون بفكرة وجود الأختيار والفضلاء من كل المِلل والنِحَل.

مادة ٨/ :العلويون في المجتمع، إننا لم نَعُد "نصيريَّون"، نسبة ذات دلالة ضديَّة. فمحمد بن نصير المنسوبين إليه منذ مَطْلِعنا إن هو إلا بشيرٌ و مسبوقةٌ بأخرين لمبادئ الاعتقاد على نهج إسلام عرفاني. إنه آخرُ بناء النهج، وليس في حالٍ من الأحوال، مؤسس للمجتمعية العلوية، فليست بالتحديد دعواه ما استتبع نشوء مجموع بشري بذاته حتى يُنسب إليه.

مادة ٩/ :نقِرُ بأن تسمية "العلويون" في تعريف هويَّتنا، هي جيِّدٌ حديثة العهد وبأنها - فوق ذلك - ليست من دلونا الكياني الخاص، "العلويون" تسمية، رغم ذلك، تكتسي قيمة موضوعية في الدلالة وفي الخصوصية وقيمة عرفية ذلك.

مادة ١٠/ :إن تقوُّم المتبَّعين للعلويَّة في طائفة بذاتها، أمرٌ يَجْدُ جَدْرَه فيما بعدُ "ابن نصير"، فالأب الجاعلُ من هذه العلويَّة، بناءً ملموساً وقابلاً لأخذه من عموم الناس هو "الحسين بن حمدان الخصبي"، عارفاً ومؤسساً لطريقة عيش الإيمان العلوي، فهو بذلك



مُوجِدُ العلوية في بعدها الطقسي. يتواضعُ الخصبي مع سيف الدولة الحمداني، مَلِكاً زاهراً غالب، على حمل دعواه وترخيص شيوعها في مجتمع إمارته ويكون هذا بمثابة العهد المنشئ لطائفتنا. إن العلويين يأخذون في الملِك الحمداني معلماً لحدوثهم المجتمعي، وفي مَجده مصدرراً لفرهم وإلهامهم.

مادة/ ١١: يؤمّن العلويون باختلاف طُرُق الفَهْم البَشَرِيّ للإسلام، ويُكْرَسون في هذا الإطار اصطلاح "الإسلام الأول" هذا الإسلام - وفقنا - كان ومنذ القرن السابع للميلاد قد ابتني على أصليْن: الأول إيمانيّ ومعرفيّ عبر قواعد فقه، والثاني تنظيميّ وأمرّيّ عبر منهج حكم. في خضم نظام، هكذا مُعتقديّ وهكذا سلطوي، فإن أي حَيْدٍ بابتناءٍ جَدِيد، كان محكوماً بأن يُعْتَبَرَ مشروعاً ثنائي الشِقاق، ضد دينٍ ثم ضد حكم. إن الاضطهاد أو إلا الإذانة أو الإعاقة، كانت، لذلك، كلها، عاقبة شبه بديهية. يبني العلويون على رؤويتهم هذه مقتضاها ويُجمِلون قصة ظهورهم في حلب ثم خروجهم منها وتغرّيبهم بهويتهم المُجافية لسياق محيطهم، كانت في الأصل طريقة تُلقي للإسلام مثل باقي الطرق البشرية، ولكن بالاختلاف المحفوف بالأخطار.

مادة/ ١٢: في دستور الهوية الجديدة هذا، يُوكّد العلويون أن ظهورهم كان تَغَايُراً عن أصل الانتظام السياسي والاجتماعي السائد حينه. لقد كان استمرارهم وحفظهم كمجموع، خَوْضاً في سياق لا بديل فيه عن البقاء أو الفناء. الانعزال والانغلاق صارا - لذلك - ملجأ بل ومنهجاً لحفظ الذات. عبر أحقاب اغترابهم عن مهدهم الأول وفي الأراضي الجديدة التي أتوها، لم تنل ضرورات التأقلم والتمازج مع الغير من نزعة الانعزال الممنهج، بل أصبحت ضرورة لتحقيق اقتضاء الذات بالإحساس الفعلي بهوية خاصة. في بيئتهم المحيطة. صمّت العلويون بالانكفاء، أما في بيئتهم الداخلية وللتعبير عن الشعور بالرفض الجمعي المُتبادل بينهم وبين غيرهم، فقد نزعوا، ومحض حكم الطبيعة البشرية، إلى المبالغة واستيحاء صور المظلومية في تكوين ثقافتهم حول ذاتهم وحول تنالي مراحلهم. لا يتردد العلويون المُتجدّدون بهذا الإعلان، عن التأكيد بأن المبالغة الشعورية كانت مظهراً من مظاهر ثقافتهم الهوياتية وبأنهم في بعض ماضيهم قد استطابوها لتعريف أنفسهم.

مادة/ ١٣: هذا الإعلان يُلغي التعريف المأثور للعلويين عن أنفسهم بأنهم لم يكونوا خلال قرون مَضَت إلا مُجرّد مجموع مُعاقبٍ من مُحيطه، وحصريّ العُرْضة للاضطهاد الديني والمجتمعي. ويُحِلُّ بدلاً عنه التعريف بأنهم شعبُ ألهم إيمانه وسبب نشوئه رغماً عن واقع مُضاعف السلطة دينياً ودنيوياً حوله، قُضِمَ مسؤولية الكفاح في ذلك وتحملوا بصبرٍ وجلْدٍ شقاءه.

مادة/ ١٤: إصلاح الهوية، هو ساعة لقول الحقيقة بأن العلويين عاشوا يخلطون في تراكم ذاكرتهم الجمعية بين التمييز الخارجي ضدّهم بسبب الشقاق الديني، وبين العسَف الداخلي المُمارس بحقهم على يد نظام إقطاعي، حاكم وطبقيّ التَغَوُّل. وهنا، وعلى سبيل الإصلاح، يتذكرون أنهم قد عرفوا، في أواسط وأواخر القرن التاسع عشر، وفي ثلاث مرات



مختلفة تحت العثمانيين، نظام إدارة مستقلة يُناهز نظام الحكم الذاتي. هذه التجارب ورغم جزئيتها الجغرافية والزمنية، تؤكد أن العلويين لم يكونوا محض مجموعة مُهمشة أو مقصية من غيرها وتؤكد أن عمومهم قد عانى من جور داخله أكثر مما عانى من ظلم خارجه.

مادة/١٥: روح المبالغة في رواية العلوية لذاتها، يُعاد النظر في تشخيصها. هي ليست في هذا الإعلان مَحَطَّ تَخْطِئَةٍ، إنما مَحَطَّ تعريفٍ مُرتَجَحٍ بأنها كانت التجاءً من ضميرنا الجمعيّ إلى نوعٍ من أنصاف الحقائق وتكميلها رسائل ضمنية لتوجيهها إلى الآخرين بأجبالهم عن مجموعة بشرية متضامنة حول قيمها، مكافحة للبقاء في روح نشأتها الأولى ومتمسكة بنقاء خصائصها الجوهرية.

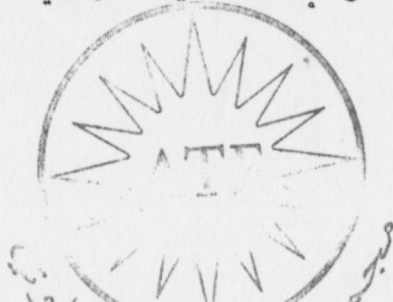
مادة/١٦: يَسْتَنْزِلُ العلويون تعريف ذاتهم الجديد من قلب الحقيقة وَيُسْقِطُونَ، في سبيل ذلك، بأنفسهم حكم الموت الصادر بحق جميعهم منذ قرون بعيدة في أمرٍ ديني مشهور بفتوى "ابن تيمية" والمؤسسة على ما قبلها من فتوى "أبو حامد الغزالي". هذه الفتوى - وكل الفتاوى الأخرى - لم تُعَدَّ تُعْنِينَا ولم تُعَدَّ سبباً من أسباب توجيه مُجْتَمَعِينَا ولا حتى دينيِّتِنَا. ندينها دائماً ولكن باسم القيم الإنسانية السيّدة، لا باسم الحفاظ على العلوية. العلويون، لم نُعَدَّ غافلين عن حقيقة أن تلك الفتاوى لم تُعْرِفْ، خلال أكثر من سبعة قرون من عمرها، وعدا تطبيق محدودٍ وقديم، استقرارٍ منهجي أو فقهيّ. يتيمة ومعزولة، لم تأخذ بها "السُّنَّةُ السُّورِيَّةُ" التي حازت وخلال عهودٍ مديدة كل المقدرات المادية والسياسية لإجرائها في التطبيق وإهلاك العلويين. تلك الفتاوى وما شابها ليست من روح الإسلام في شيء وهي تُمَثِّلُ من أفتى بها وحسب وليس أهل السنة. من الآن فصاعداً، لا يُقِيمُ العلويون اعتباراً لتلك الفتاوى وهي لم تُعَدَّ ملجأ لهم في حجة، كما ولم تُعَدَّ مصدرًا من مصادر قلقهم الجيليّ.

مادة/١٧: وثيقة الإصلاح هذه، تَسْتَبْطِنُ بالإجمال روحَ التصالح مع الذات. يُعْلِنُ العلويون نهائياً أن سلايف الاضطهاد الديني التي تعرّضوا لها فعلاً، وفي كل مراحلهم، لم تُعَدَّ عنصراً من عناصر تعريف هويتهم، بل عنصراً من ذاكرتهم ليرفد قيمهم الراضة لكل أشكال الاضطهاد من أيّ كان وضد أيّ كان.

محور ثاني: العلويون وسوريا

مادة/١٨: إعلان الهوية الجديدة للعلويين في هذه الوثيقة، يُصادفُ التقاء مسيرين مشهودين نحو غدٍ وادع للأرض السورية. فبقية السوريين يبتدرون بالانتفاض، قوة الغضب المُحَقِّق، أما العلويون فيبتدرون بالإصلاح الهوياتي، قوة سلطة الضمير الجماعي.

مادة/١٩: يرى العلويون أن المجتمعية الطوائفية في سوريا ذات الطوق المُرهَف من الطوائف، وبالأخص دينية، تنزع كي تكون قاعدة تفضيل لأهلها وفي حالات الخلاف ترقى



إلى قاعدة احتكام بينهم. كل مجموعة تتخذ، بنوع من الروح العامة، حكماً مسبقاً قبل الأخرى. نعلن خروجنا من نظام التعايش بنزعة الأحكام المسبقة هذا، وندادي في عيشنا مع سوانا بنظام الاحتكام إلى قيم الإخوة الإنسانية والمساواة بالمواطنة والحرية.

مادة ٢٠/٢: ينشئ العلويون، عبر هذه الوثيقة، وقوع مراجعة مصدريّة لسيرة النشوء الرسمي في مراحل المتتالية، لما هو حالياً الدولة السورية. إن من بين جميع القرارات المؤقّعة لتكوينها، منذ رحيل العثمانيين وحتى رحيل الفرنسيين، لا يوجد بينها ما هو صادر بالفعل عن محض الإرادة الجمعية لأبنائها، وحدهم ودون سواهم من شريك أو وكيل. يُذكر العلويون، هنا، بأن أهم تأسيسات هذه الدولة كالأحدود وكالجنسية وحتى كالعلم الوطني، وكذلك أول دستور، قد صدرت عن غير توقيع سوري صرف. يَحِقُّ، لذلك، على هذه التأسيسات الرجوع إليها، إن لم يكن للتعديل فيها فلإعادة تكريسها وترسيمها بهيئة سورية مؤفّضة ومحفّلية.

مادة ٢١/٢: إن من قبيل إصلاح هويّتهم، أن يشهد العلويون بأن كل مُلمّة قد تأتي بالسوء على كيانية الدولة السورية ستجد جذرها في إشكالية الاندماج الوطني. إن في تعريفنا للدولة كأداة لإدارة الاختلاف بتكوينات المجتمع، تأكيد على تمييز إدارة هذا الاختلاف عن تكريسه، أو بالمقابل عن إفنايه بالقهر أو بالتكاذب والنكران. كتطبيق وظيفي، لا رمزيّ لذلك، تكاملت قيمة "المواطنة" كضامن لحالة "التكوّن والانتظام والدوام" في المجتمعات الصائرة دولة. هذه القيمة الأمّرة لا تتجسّد في معاني التضامن والتساوي والانتماء، بل في النظام الذي يكفل استمرار التضامن والتساوي والانتماء. فالاندماج الوطني ليس مجرد معانٍ بل نظاماً لاستمرار المعاني، ويكون مسبقاً للوضوح والإدراك، وذاتيّ الدوام مهما تقلّبت الصروف والأحوال.

مادة ٢٢/٢: يشهد العلويون بأن الأرض السورية، لم تعرف حتى العام ١٩٢٠ إلا النمط القهري والتذويبي لحالة "الكون معاً" متجسداً في الإمارات والسُلطنات والممالك من كل نوع، ثم بعد مرحلة الدولة الحديثة - وإلى اليوم - تمطاً مُبهماً، إجمالياً وتنكريّ، وذلك عبر فعل النظم الطغيانية أو فعل ثقافة الأحكام المسبقة. إزاء ذلك، وفي وعي الحياة اليومية المتلاحقة وتراكم الذاكرة قيد النشوء، كانت القيم السياسية ومعاني الاندماج الوطني عند مجموعات السوريين تتصنّع عبر غمراتٍ من القواسم الذهنية والنفسية المشتركة التي أنتجت رابطاً، هو في أقصى أمره تراكمي، عرقيّ وعاطفي كما ويشغل الدين - والإسلام بخاصة - حيزاً كبيراً بل وضميرياً فيه. الإسلام، وبقطبه السُنيّ تحديداً، لم يكن غالبية مجتمعية فقط، بل عاملاً قطعياً ومُلهماً في قبول العبور إلى مرحلة الدولة الموضوعية ذات الدستور وسيادة الشعب وانتخاب المُشرّع والعدالة المُفوّضة وفصل السلطات، وتفسير ذلك أن هذه المفاهيم الكبرى هي جميعها مستوردة من الغير البعيد وتُراها في سياق تكريسها كقواعد دستورية قد اقترنت بتلك القاعدة الشهيرة معنيّ في دساتيرنا المتتالية وهي أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي وملحقاتها النصية المتعلقة بدين رئيس الدولة ومصادر التشريع، قاعدة، إن صريحة أو ضمنية،



لا يمكن إدراك مغزى وجودها إلا لجهة التدليل على أن الإسلام هو - أو كان هو - المصدر التأسيسي لقيم الانتظام السياسي فضلاً عن الثقافي والذهني.

مادة/٢٢ - مكرر: طالما الإسلام يَتَنَوَّعُ إلى حدِّ التَّشاحن، وطالما يَمضي الزمن طويلاً بعد توطين المفاهيم الكبرى المُستوردة ويتركّن إطار الدولة، فإن تلك القاعدة وملحقاتها تَفقِدُ لُزومَهَا، والعلويون في هذا الإعلان، يوكِّدون على تحييدها وعلى انقضاء علّة تضمينها في النظام الدستوري. يكون الإسلام بكل طيوفه مصدراً للقيم والمبادئ، إنما لا يكون أساساً لجمّع، باسم الدولة، من هم باسمه ذاته متخالِفون.

مادة/٢٣: يَتَمَسَّكُ العلويون بقيم المساواة والحرية والمُؤاطَنة، وبفكرة أنها مبادئٌ فعلية لتنظيم الكيان الاجتماعي ولحِفْظِ أعضائه، وليس مجردُ مثُلٍ سامية دون مضمون تطبيقي. يُنادون لذلك بـ"العلمانية" باعتبار كونها - كالديمقراطية - إحدى آليات تشغيل هذه القيم، لا رديفاً لها أو نوعاً منها، وباعتبارها فصلاً وظيفياً للدين عن الدولة، وليس جذرياً أو ضدّي. لا نؤمن - مع ذلك - بأيّ مُطالبةٍ "بالعلمانية" ما لم تقترن بتعريفٍ تأصيليٍّ لمفهومها ولمخازي فكرتها بمعرفة التوفيق بين الاعتقاد الديني الذي يعني تماتّل الناس به، وبين القواعد التي تعني تسيير تَغَايِرِهِم وتنوُّعهم ووجودهم بحدّ ذاته ضمن الكيان الاجتماعي. هذه القواعد، خلافاً للقواعد المحض دينية، تقتضي كونها واضحةً ويقينية، ومباشرةً التوسُّلِ بالنسبة للمحكومين بها، وكونها قابلةً لتحقيق المسؤولية عن سنّها وعن تنفيذها وكونها - بالتالي - من وضع المعنيين بها وفقاً لكلِّ مصادر استلهاهم لمعاني الخير والإنصاف:

• كل قاعدة وضعية تستمد مشروعيتها وصلاحتها للنفاذ من توافقيها مع قاعدة أعلى تتوافق بدورها مع الأعلى حتى يتوقف التصاعد عند قاعدة أخيرة، كبرى وتأسيسية هي الدستور.

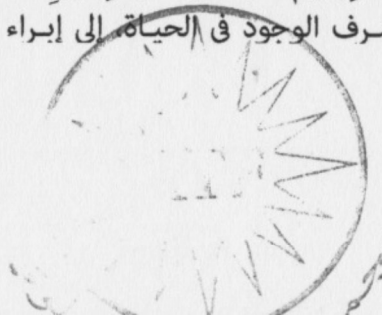
• هذه القاعدة لا سَنَدَ ملموس لها إلا ما هو نوعٌ من كل شيء يرضى به الجميع ويُبقيهم معاً، وإن في هذا الحيز الأثيري الصفة، يَجِدُ الدين مكانه.

• إن القاعدة الوضعية ليست بذاتها عنواناً لفضيلة، فهي في آخر الأمر وسيلة مثلى لحل النزاعات، أما الدينية فقد تكون مصدراً لها.

• لا يجوز الاعتقاد الديني أن يُشكِّلَ تهديداً أو انتقاصاً من شروط الانتماء للكيان الاجتماعي، ولا، بالمقابل، امتيازاً قِبَلِ الغير.

• يكون الدين، لكل ذلك، مصدراً معنوياً وقيماً وثقافياً وغير مباشر للقواعد، ويستوي في هذا المصدر الدين الإسلامي مع المسيحي وباقي الديانات.

مادة/٢٤: إن العلويين وقد أبرأوا ذاكِرتهم الجماعية من سِيرِ الاضطهاد، فعليها ورمزيها، يُبادرون، حباً بالحقيقة ودونها شرف الوجود في الحياة، إلى إبراء "السنيّة السورية" من



كل فعل اقتَرَفَ ضَدَّهُم يوماً على سبيل الاضطهاد أو على سبيل العدوان أو التخريب. فكلُّ ما وَقَعَ من ذلك، إن معنوياً أو مادياً، آتته أيادي الغرباء اللذين مَرَّوا بالأرض السورية من غزاةٍ وطامعين. ليس السُّنيُّون من إخوة تَراهِيمِ السوري، مَنْ آذى العلويين بل كان الغرباء عنه ومنذ مطلع القرن العشرين رَحَلوا. لا يُخَطُّ الشعبُ الذي كان في ذاتِ نشوئه ثورة ثنائية التحدِّي، هوية ظُلامه، وإن شعباً قَبِلَ في سبيل ما آمَنَ به خوَضَ أخطارِ الفناء، لا يُقِيمُ بالأساس إيمانه على الشكوى وتَدَبُّ ما لاقاهُ في مسيرة بقائه. عاش السُّنة السوريون شِقاظَهُمُ الديني مع العلويين، وكان بالطبع مُتبادِل، في نَمَطِ ساكنٍ طوال قرون، ولم يَهَدِّدوا يوماً، وجودَهُم.

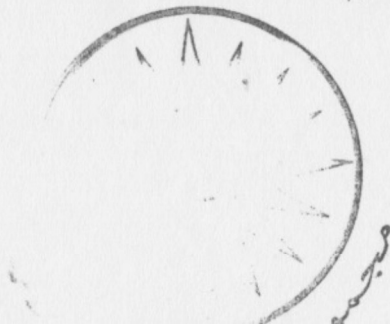
مادة ٢٥/ في هذا الإعلان، يُسبِّغُ العلويون على مسألة اشتِمَالِهِم، ضمن منطقة الساحل تحديداً، في كيانٍ سياسي من شبه دولة مستقلة أثناء الانتداب الفرنسي وتحت اسم "دولة العلويين" بين ١٩٢٠/١٩٢٢ و ١٩٢٥، واسم "دولة العلويين" بين ١٩٢٥ و ١٩٣٠، واسم "حكومة اللاذقية" بين ١٩٣٠ و ١٩٣٦، يُسبِّغُونَ صفة العنصر من عناصر تعريفهم الهويّاتي. قصة هذا الكيان لم تُعدَّ مصدرَ إشكالٍ لسُمعة العلويين السوريّة، بل من الآن فصاعداً، هي مَحَطُّ استذكارِهِم وإقرارِهِم، وهي وفق حقيقتها، مصدرٌ لقرارة ضميرِهِم وثقتهم بقيمِهِم. بمنطق الأمور وليس بأخذ الموقف منها، يُذكَرُ العلويون أن الأرض السورية المُبَيَّضَة، وابتداءً من ١٩٢٠، من الوجود العثماني، قد خضعت ليدِ الفرنسيين التي أُجرت فيها ترسيماتٍ مُتعاقبة في خمسِ مَراحل:

• ٣١ آب ١٩٢٠: ولاية "بيروت العثمانية" تصيرُ في قسمٍ جنوبي منها "دولة لبنان الكبير"، وفي الشمال المُتَبَقِّي، وهو ساحل سورية الحالية حيث يتوَطَّن أغلب العلويين، يُقام وفي ذات اليوم ما سُمِّيَ حينها "حكومة اللاذقية المستقلة".

• ١ تموز ١٩٢٢: أُقيمت، والهوية السورية لم تكن بعدُ قد أُحدِثت رسمياً، "الفيدرالية السورية" من أقاليم "دمشق" و"حلب" و"مصرفية الزور" و"جبل الدروز" مع إعادة إدخال إقليم الساحل فيها باسم "اللاذقية".

• ٥ كانون الأول ١٩٢٤: قرار إقامة دولة "سوريا" رسمياً وإحداث جنسيّتها الخاصة. مع أول يوم من سنة ١٩٢٥، تَدخُلُ حيزَ السريان وضمن نفس الفيدرالية الخماسية مع استقلالية مُضافة لإقليم "جبل الدروز"، وكذلك لإقليم "اللاذقية" بِمَنحه صفة الدويلة ولكن بِمُسَمَّى "دولة العلويين".

• ١٤ أيار ١٩٣٠: تتماوج الفيدرالية السورية بِمنح "دويلة العلويين" نظام حكمٍ خاص يُعادَلُ دستوراً مُنتِجاً للسلطات ومع عَلمٍ يرمز إلى ذاتيتها الخاصة ضمن الدولة الفيدرالية وباسم "حكومة اللاذقية" تحديداً. ونفس التطوير يجري على إقليم "جبل الدروز" الذي اختصَّ بدوره بنظام حكم وبراية ذاتية. أما الأقاليم الثلاثة الأخرى فتُشكَلُ فيدرالية متساوية بنظام حكم واحد وعَلمٍ تَتَوَسَّطُهُ ثلاث نجومات، ترمزُ كلُّ واحدة منها إلى إقليم.



• ٥ كانون الأول ١٩٣٦: ذكرى إقامة الدولة السورية، سلطة الانتداب تمنح السوريين استقلالهم وتقوم بتذويب التشكيل المتماوج السابق في اتحادٍ يُجرّد حكومتها اللادقية وجبل الدروز من دستوريهما ومن عكّميهما كذلك، وتعيدهما أقاليم متساوية مع أشقائها الأخرى إلى دولة سورية جديدة ومستقلة، ودائماً فيدرالية، كما ويتكّرس لها عكّم النجمات الثلاث، كعكّم لاستقلال الدولة ولكن ذات الأقاليم الخمسة.

ثم يخلّص الاستقلال مع جلاء سلطة الانتداب، ولكن البلاد تستمر على ذات رموز المنح الفرنسي في ١٩٣٦ من دستورٍ وعكّم ثلاثي النجمات، وتنظيم فيدرالي أيضاً.

وعلى ذلك، فإن الكيان العلويّ الخاصّ قد كان عنصراً مثل غيره مأخوذاً في السياق، ولم يكن تجسيدا سياسياً وجغرافياً لإرادة عكويّة بالتخلي عن حاضنة الأرض السورية أو إعاقة تشكّلها نحو ما كان سيصير سوريا الدولة. كما أنه لم يبلغ حتى في أقصى مستوى استقلاليتها (١٩٣٠) صفة الدولة الكاملة السيادة والهوية. يؤكّد العلويون في إصلاحهم هذا أن الموقف الذي يُعتدّ به لأسلافهم من قضية إعادة تجميع الأقاليم السورية في كيانٍ مترابطٍ وآيلٍ إلى الاستقلال (١٩٣٦)، هو موقفٌ جموعهم الفعليين والمُعبّر عنه في وثيقة كبرى موقّعة في ٢ حزيران ١٩٣٦ وموجّهة إلى مرجعية الانتداب، وتُعلن تمسك طائفة العلويين بالبلاد السورية الموحدة وتعلّقهم بمدى ترابها. أما الوثيقة المشهورة المطالبة بالافتراق عن تلك البلاد، والتي يعتصم بها البعض لإعابة العلويين في سوريّتهم، فهي صادرة عن أعضاء المجلس التمثيلي لحكومة اللادقية بمن فيهم غير العلويين، كما وأنها موقّعة بتاريخ أيام بعد تاريخ الوثيقة الأولى التي تدلّ على أنها هي ما جسّد الفعل، وأن الثانية كانت ردّ الفعل، وهي لا تعدو عن كونها، بذلك، لائحة استئناف سياسي لمجموعة من المُجرّدين من امتيازهم السلطوي وليست، كما الأولى، مُطالبة صادرة من خالص الضمير الجماعي للعلويين.

يُدمج العلويون في عناصر تعريف هويتهم المجتمعية، اعتزازهم بكيانٍ حين حاز جهازه السلطوي الخاص في وقته، ماضى بدستورٍ متضمّن إعلاناً خاصاً للحقوق والحريات الأساسية، جعل من جميع السكان، ونصفهم إلا القليل كانوا من غير العلويين، مواطنين متساويين، ولم يشهد، فوقها، أن أحاداً من العلويين أو من جماعاتهم نادي باضطهاد البقية أو إقصائهم بحجة أنها دولتهم. وكذا اعتزازهم بتأييد إلغاء هذا الكيان حين امتحان وحدة التراب السوري ومجدّ غده، لهم.

مادة ٢٦/ لا يأخذ العلويون من أيّ نظامٍ سياسي كان، أسباباً لهويتهم أو لسُمعتهم أو حتى لحفظهم واستحقاقهم، ولا هم يُعطوه، بالمقابل، سندا أو مصدراً خاصاً لوجوده. كلّ نظام يُقاس في طابعه وفق حقيقة تكوينه وحقيقة اتفاقه مع المعايير الأمثل لقواعد إنتاج السلطة وممارستها. ننادي بأن تقوم السلطة السياسية وفق أصول تأسيسية ووسائل ديمقراطية. إنها وإن قامت كذلك، فلا تملك شرعية ذاتية بل شرعية مَفوّضة من مجموع القواعد والقيم والضوابط التي تجعل من المجتمع دولة. لا تملك حق الدفاع عن النفس وهي مسؤولة بالنتائج ودون الحاجة إلى رابطٍ سببي. ليس القمع ولا السلاح من وسائل ممارستها ولا من وسائل معارضتها كذلك. كما وليس من قواعد إنتاج السلطات في الدولة ما هو مفترض



مُسَبِّقاً في صوابه وصلاحيه، وما هو مُجْمَلٌ وغيرُ قابلٍ للتعبير عنه مُقَدِّمًا بأحكامٍ مُدْرَكَةٍ من جميع مَنْ سِيخضعون لهذه السلطات، وينطبق ذلك على الإيديولوجيات بأنواعها.

مادة/٢٧: من أجل سوريا وفي خصوص الكون منها ولها، هذا الإعلان لإصلاح الهوية العلوية هو في تكييفه الإجمالي، إجابةً على فئتين من الأسئلة: الأولى، تلك التي تناساها العلويون أو تغيب عنهم أو يتجاهلوها. والثانية هي تلك التي يطرحها غيرهم من السوريين وإن من شأن الإجابة بهذا الإصلاح عليها أن تكونَ باعِثًا لطمأنينة المُتَطَلِّعين إلى بقاء العلويين معهم في "عهد اشتراكٍ جديد"، وللمُتَطَلِّعين إلى غير ذلك، باعِثًا إلى قلقهم أو إلى ترددهم.

محور ثالث: العلويون والله

مادة/٢٨: لسنا في هذا الإعلان الكيانيّ دعاةً دينيين، إنما شُرَّاحاً وَتَخْتَصُّ بتعريف استقلال العلوية عن الشيعة وعن السنة، سواهما. إنه في البدء استقلالٌ أصيلٌ ومصدريٌّ وغير ناجمٍ عن تطوُّرٍ أو تغيُّرٍ في تكييف العلوية لذاتها. ثم إن العلوية، إسلامٌ عرفاني إذا تُنبئُ مناهجُه عن إن كل الجزئيات والكليّات تستبطنُ ملاً الله، ويكون المؤمنُ، لذلك، مُخْطِراً بِنذيرٍ يهيمز داخله لاستقصاء هذا الملاً والعرفان به. أما مناهج الفقهي كما نراها، تخلُصُ إلى أن الله قد دلَّ على ملاءه، فيكون المؤمنُ مُبَلِّغاً - وليس مُنَبِّهاً - برسالةٍ مُحدَّدة، يعقلها ويقرُّ بها داخله. إن ما يتولَّى الإسلام العرفانيّ هو الانشغال فيما "يكون الله"، أما الفقهي فهو انشغالٌ بما "يكون من الله".

مادة/٢٩: لا يجعلُ الاشتراك في بعض المصادر الشكلية أو الحدّثية أو حتى التأصيلية، من العلوية بالمعنى الديني والمُعتقديّ، شيعةً. إن الإسلام لتطبيقه الدنيوي، قد تطلَّبَ تدخُّلاً بشرياً بالتفسير والتأصيل على مصادره الصميمة وذلك لابتناء منهاج قابلٍ لإدراك عقول المُتَبَّعين وإلجاء قلوبهم، وفي هذا السياق اشتهرت مدرستان قطبان: هما السنة القائمة على مبدأ "تقديم النقل على العقل" بداعي الحفاظ على التماسك وعلى القداسة التي تأتي بطبيعتها منطق المُعايرة الذهنية، والشيعة، وعلى المبدأ المُعاكس من "تقديم العقل على النقل" بداعي الحفاظ على دوامية الإسلام ولزوم إسباغ القداسة على التفسيرات والاشتقاقات التي يفرضها تجددُ الأزمان. يعني العلويين، هنا، تمييزٌ بين المدرستين مختلفٌ عن كل ما هو سائدٌ في بابِه، وهو الأسبقية الزمنية لظهور إحداهما على الأخرى.

إنها الشيعة، ومع بدايات القرن الثامن، ثم أتبعها السنة كمنهجٍ مُحدَّد بذاته لتأصيل الإسلام وتطبيقه في الدنيا. قبلهما كان الجميعُ مسلمينَ دون أقطابٍ تَطَيُّف، ولكن بالمقابل دون منهاج متكامل التفاصيل. لأنها أولُ مَنْ أدخل الإسلام في نَمَطِ الحَلَقَات والتدأرس، ومع ترخيصها الاجتهاد والتخليق في دلالات النصوص والقواعد، كانت الشيعة نوعاً من الممرِّ أو المنطلق لكل من أراد الإسهام في ابتناء طرائق "أو" مناهج تطبيقه البشري، وذلك تكييفاً أو تجديداً أو حتى تسييساً. لم تخرج العلوية منها، بل مرّت عليها، وكان مِمَّنْ مرّوا بعضُ



مادة/٣٠: ليست الباطنية العلوية منهاج إيمان سري، بل إيماناً بالسر الذي يستبطن ملاً الله ومطلق كليته. هذه الباطنية مقصورة أبداً على التعبّد إلى الله ولا ندافع عنها بل نفسرها:

• يؤمن العلويون بأن الله يسمو على فكرة كونه ووجوده بذاته، وأنه - الجلال - لا يقاس لإبتدائه إطلاقاً أو تصوّر. إنه سابق إذاً على كل تجلياته للبشر فيما أوحى به من كتب مبيّنة ومن رسل مبلّغين.

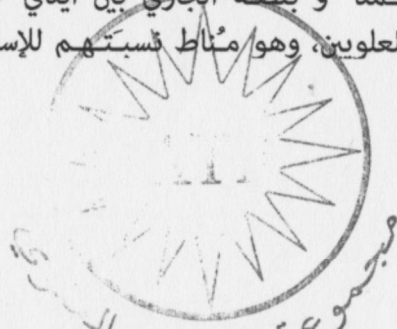
• يؤمن العلويون بأن الخلق معجزة ويَجِلُّ عن أن يكون محض منظومة حكمية بين راع يرسم التدابير، ورعية تنضبط بها. إن الحكم هو من مظاهر الخلق وليس من جوهره، ولا يعرف الخالق منتهاه ولا يعرف مقدّمه منتهى الإيمان به، لكنّه يلهم أسرار الطريق إليه، فالباطنية طريقة اعتقاد بهذا التصوّر عن كيفية كون الإيمان بالغاً تمامه.

• يؤمن العلويون بتفسير باطني للنصوص القرآنية، وليس بنصوص موازية منه له، أو ثنائية الوجه به أو متعدّدة الطبقات فيه. باطنية التفسير هذه، ليست تفوّضاً بما لا سند له، ولا تفوّجاً على معاني النصوص، بل تفسيراً استنشائياً للمعاني وليس مجرد استنباطها بذات المنهجية على نصوص اللغة البشرية. إن كلّ نصّ موجه لتنظيم مجموع غير معيّن من البشر، يكون بالضرورة مرمزاً وبالغ التكثيف، فيلزم تفكيكه بشروح نافذة إلى أفهام وضمائر المخاطبين به. فحتى نصوص القوانين الوضعية العادية، لولا قاضياً يستقرؤها ويعيد تخليقها، لبقيت إجمالاً غير قابل للاستخدام والتوسّل من الجميع، فكيف - إذاً - بنصوص إلهية تُشعّ بما لا يقاس في تكثيفه ولا في مدى شموله للمخاطبين.

مادة/٣١: بحدّ ذاتها، فالباطنية طريقة يُعتَقَد أنها مثلى في اقتضاء كنه الأسرار المعجزية للخلق والعرافان بها، إنها إيمانٌ ومنهجٌ كذلك.

مادة/٣٢: ليس العلويون من يوصف بالباطني، بل العلوية في بعدها المُعتقدي، وبالذلالة الإصطلاحية، تجد الباطنية جذرها في استبطان آيات الخلق لأسرارها، وليس في إبطان الإنسان لكنه ذاته وإضمارها في مجرد اعتقاده الديني. إن السرّ الإيماني وفق العلوية، لا يخص الحياة المجتمعية مع الآخرين وهو ليس شأنًا مجتمعيًا ولا يكون.

مادة/٣٣: إن القرآن المنزّل على "محمّد" و بنصّه الجاري بين أيدي جميع المسلمين هو الكتاب المقدّس الأوحد للعلوية والعلويين، وهو مناط نسبتهم للإسلام. لا تتمتع كتب



الشروح ووصوف المناهج والطرائق بصفة القداسة، إنها مصدرية ومُجَلَّة.

مادة/٣٤: ليس للسُرانيّة الخَصِيصَة بالاعتقاد العلويّ، تطبيقات حياتية. لم تكن يوماً ولن تكون أساساً لرابطة برامجية أو تخطيطية تقودُ بطريقة مُمَنَهَجَة شأن الطائفة العلوية بالإجمال في مُحيطها الاجتماعي والثقافي والذهني. ليس في العلوية ولا منها ما يمكن أن يجعلَ منها "مُنظمةً لله" بل طريقاً إليه.

مادة/٣٥: يُعَلِنُ أصحابُ العلوية أن استِقَاءَها من باقي التوحيديات هو مصدرُ اكتمالٍ لها، وليس مَحَطُ تنويه وإشارة فقط. وأن هذه التوحيديات بالنسبة لها هي تَبْلِيغُ وَحْيٍ مِنَ اللَّهِ، ولكن مع اعتبار أن الله - سُبْحَانَهُ - يبقى مُنَزَّهاً في كَلِيَّتِهِ وفي تَجَلِّيَاتِهِ عن تحديدات الزمان وتتاليه. يُؤْمِنُ الإسلامُ الفقهيُّ - وفقنَا - بأن الإسلامَ هو خاتمة الوَحْيِ الإلهي ومُنْتَهَى تَبْلِيغِهِ، وَيُؤْمِنُ الإسلامُ العرفانيُّ بأن الله لا يَتَتَّالَى في تَبْلِيغِهِ ولا يَقْتَصِرُ فيه وَيَجِلُّ عن حاجة لاستلحاقه. إن العلوية تَغْتَنِي بالتوحيديات ما سوى الإسلام، وليست فقط تَتَأَكَّدُ عِبرها.

اشتراط ختامي: إن إعلان إصلاح الهوية العلوية، صادراً ومُصَادَقاً في هذه الوثيقة، هو في جوهره رَجْعٌ لصوت الضمير الجماعي لأبناء العلويين، أبناء الأرض السورية وشقيقوا أهلها، هذا الصوت كان يقول: علويون جُدُّد، هم مَعْبَرٌ إلى سوريا جديدة.

